نص كلمة دولة قطر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ألقاها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر.

(السياسة، الكويت، ١٩٩٥/٨/٥، العدد ٩٥٨٩).

السيد الرئيس:

يسعدني في مستهل كلمتي هذه أن أهنئكم على اختياركم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاريخية الخمسين مما يعبر عن تقدير الدول الأعضاء لبلدكم الصديق وثقتهم في كفاءتكم السياسية ومهارتكم الدبلوماسية اللتين ستسهمان في إنجاح أعمال هذه الدورة المهمة:

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر عن تقدير وفد بلادي وتقديري الشخصي لسلفكم الرئيس السفير إمارا ايسي على ما أظهره من مقدرة فائقة في توجيه أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

ويطيب لي في هذه المناسبة أن أعبر عن ثقة دولة قطر وتقديرها لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي على ما يبذله من جهود في خدمة المنظمة الدولية والعمل الدائب على تحقيق المبادىء السامية للأمم المتحدة وتعزيز دورها الرامي لصنع وحفظ السلام العالمي.

كما يسعدني أن أتقدم بالتهنئة إلى الدول التي انضمت للمنظمة الدولية وأن أعرب عن تطلعنا لمشاركتها الفعالة والبناءة في أنشطة الأمم المتحدة والدفاع عن مبادئها.

السيد الرئيس:

تنعقد الدورة الخمسون هذه في منعطف تاريخي يتسم بطابع التعقيد والاختلاط الشديد في معطيات ومفاهيم العلاقات الدولية التي تسود عالم اليوم تلك التي تشكل بأنماطها المختلفة واضطراب مسارات انتقالها عقبات ومصاعب جسام للنظام العالمي المنشود تمثلت فيما نشاهده من انبعاث النزاعات العرقية والعنصرية المتطرفة التي يهدد اشتدادها واستمرارها أسس المجتمع الدولي المبني على دعائم التسامح الإنساني ومبادىء وقيم الأمم المتحدة مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لمواجهة تلك النزاعات المتطرفة وتطويق آثارها وأخطارها المحدقة بالمجتمع الدولي.

سيدي الرئيس:

إننا مع تقديرنا لجهود منظمتنا الدولية فيما قامت به تجاه أحداث العالم المريرة المتمثلة في الصومال ورواندا وبروندي والبوسنة والهرسك فإننا ندرك مقدار الصعوبات التي تعترض جهود منظمتنا في إيجاد الحلول المتوخاة لتلك المشاكل.

وعلى الرغم من هذا كله فإنه لمن الواضح أن مجلس الأمن بما أصدره من قرارات ذات

صلة بحل تلـك المشاكل قد اصطـدم بعقبات أعاقـت الوصـول إلى الحلول المرتجاة لها وأثـر استمـرار تلك العـوائق على مصـداقية الأمـم المتحدة ومكانتها مما جعلها تواجه أول اختبار حقيقـي لها في فترة ما بعـد الحرب البـاردة في حفـظ السلم والأمـن الـدوليين وهـذا يؤكـد الحاجـة الماسة العـاجلة إلى مـواصلة الجهـود التي تتبلور من خـاصية هذه الدورة الخمسين إلى إدخـال إصـلاحـات جوهـريـة في الأمـم المتحدة بقصد زيادة فعاليتها وتعزيز مكانتها.

إن عمليـة إصلاح الأمـم المتحدة هـدف منشـود نتطلـع إليه وإن بـلادي تعلـق آمـالا كبيرة على تحقيق ذلك الهدف الذي سيزيد من فاعليـة منظمتنا الـدولية ويعـزز من مكـانتها ودورها المميز المنشود.

وإننـا لنـدرك ان العـــوائق التـي تعترض مجلس الأمـن وهو الجهاز الرئيسي الـذي حمله الميثاق التبعـات الرئيسية في أمر حفـظ السلم والأمن الدوليين هي التي كـونت أسس تلك الـدعوة إلى إصـلاح مجلـس الأمن ليكـون في مقدمـة أهداف الإصلاح المطلوب والمتـوخى للأمم المتحدة وإن دولة قطر تولي اهتماما كبيرا للجهـود الـرامية إلى إصـلاح مجلـس الأمـن. الإصلاح الذي يؤدي إلى زيـادة عدد أعضائه بحيـث يتناسـب مع الـزيادة الكبيرة في عـدد أعضاء الأمـم المتحدة مع مـراعاة زيـادة عدد الدول دائمـة العضويـة مما يسـاعد على إبـراز التمثيل المتوازن بين الدول.

إن التوازن بين الـزيادة المطلـوبة في عـدد أعضائه والفعاليـة اللازمة هو التحـدي الذي يواجـه المجتمع الدولي وهو يعمـل على إعادة إصلاح الأمـم المتحدة وإعادة تشكيـل مجلس الأمن.

ومع زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن هناك حاجـة أيضا إلى الإسراع في إصـلاح اسلوب عمل المجلـس وإجراءاته ويقتضي هـذا إعادة النظر في استخدام حق النقض (الفيتو) بوضع ضوابـط لاستخدامـه إذ رأينا كيـف استخدم الفيتو في بعض الأحيان ضد مصلحة المجتمع الدولي ولصالح دول معينة.

السيد الرئيس:

إن دولة قطـر انطلاقـا من إيمانها الـراسخ بأن تحقيـق السلام العالمي على الوجـه الأكمل والأشمـــل لا يمكـــن أن يكـــون إلا بنـــزع الأسلحة والحد مـن سباق التسلـح وخاصـة أسلحة الدمـار الشامل فإن التصـدي لانتشار أسلحـة الدمـار الشامـل هو مـن أهم أسـس السلم والأمن الدوليين وقد رحبت دولة قطر باتفاقية إنتاج وتخزيـن الأسلحة الكيميائية كما أيدت تجديـد معاهـدة عدم انتشـار الأسلحة النـووية وفي رأينـا فإن تجديـد معـاهدة عـدم انتشار الأسلحة النوويـة إلى أجل غير مسمى لا تـؤتي بـالثمار المأمـولـة منهـا. إلا إذا تحقـق للمعـاهدة الانضمام العـالمي الشـامل ونحـن

نأمل أن تقوم الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة الانضمام إليها.

وإن دولة قطر لاتزال تؤكد على ضرورة انضمام اسرائيل إلى المعاهدة ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة أساسية لتنفيذ قرار المؤتمر بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل مما يسهم في تحقيق الأمن المتساوي والمتوازن والاستقرار في هذه المنطقة المهمة من العالم.

السيد الرئيس:

منذ أن تولى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى مقاليد الحكم في البلاد حرص على تأكيد تمسك دولة قطر بالتزاماتها الدولية والإقليمية والعمل من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية لدعم الأمن والسلم الدوليين ودولة قطر مشاركة منها لشقيقاتها أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج ماضية على طريق تحقيق الأهداف والغايات السامية التي تعكس طموحات وتطلعات أبناء دول الخليج في الأمن والاستقرار والتعاون والرخاء.

إن أمن منطقة الخليج هو من الشواغل الرئيسية لشعوبه إذ شهدت حربين كبيرتين قدمت فيها هذه الشعوب تضحيات جلى وقد انعكست هذه التضحيات في شكل أعباء مالية لاتزال تعاني منها في الوقت الذي كانت فيه دولة تمر بمرحلة التنمية والتحديث ونحن عازمون على تخطي الآثار السلبية لهاتين الحربين والعمل على تجنيب المنطقة نزاعا جديدا وإن دولة قطر تبذل جهدا إيجابيا في هذا السبيل بإقامة علاقات طيبة مع جميع دول المنطقة قائمة على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام الشرعية الدولية وحل المشاكل العالقة بينها بالطرق السلمية من خلال الحوار والوساطة أو الاحتكام إلى القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية.

وانطلاقا من هذا المبدأ فإن دولة قطر تؤيد حل الخلاف القائم حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بهذا الأسلوب.

وبالنسبة للوضع في العراق فإن موقفنا الثابت هو الحفاظ على وحدته وسلامته الإقليمية ووجوب التزامه بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإن اعتراف العراق بسيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها وحدودها الدولية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ يعتبر خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات

مجلس الأمن ذات الصلة الأمر الذي من شأنه أن يعجل من رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق آخذين في الاعتبار وجود نقص حاد في المواد الأساسية الغذائية والطبية.

إن دولة قطر انطلاقا من التوجيهات الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر دأبت بحرص شديد على المشاركة بكل إمكاناتها المادية والبشرية في القضايا المصيرية لمنطقتنا الخليجية وقضايا أمتنا العربية والإسلامية ولهذا فهي تدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما فيه خير ومصلحة دوله وشعوبه وهي ترنو إلى استتباب الأمن في منطقتنا وتحقيق الاستقرار فيها الذي هو جزء من الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وللعمل على تحقيق تلك الغاية فإن دولة قطر قد دأبت على مواصلة الجهود الخيرة وبذل المساعي المخلصة في سبيل تنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحة لتعزيز أركان التضامن العربي الذي سيمكن أمتنا العربية من استئناف دورها المميز في التاريخ والحضارة.

واستلهاما من هذه الأماني القومية رحبت دولة قطر بمسيرة السلام وهي تساهم في إنجاحها وتؤيد كل ما حققته تلك المسيرة من خطوات نحو إحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة بما يحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها الجولان وجنوب لبنان وفي مقدمتها القدس الشريف واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

وترحب دولة قطر باتفاقية توسيع الحكم الذاتي بين الفلسطينيين والاسرائيليين التي تم التوقيع عليها في واشنطن يوم الخميس الماضي وتأمل أن تفتح هذه الاتفاقية الآفاق نحو الاستقرار والأمن في المنطقة وأن تكون خطوة مهمة على طريق التنفيذ الكامل لاعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي الموقع بين الطرفين في الثالث عشر من شهر سبتمبر ١٩٩٣.

وتعبر دولة قطر عن قلقها البالغ ازاء البطء في مسار المفاوضات الثنائية السورية الاسرائيلية ونحن نتطلع إلى تحقيق تقدم جوهري في هذا المسار لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للجولان العربي السوري كما نتطلع إلى تحقيق تقدم ملموس على المسار اللبناني الاسرائيلي لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني الذي عانى الكثير من صنوف القهر والعدوان.

واننا نرنو إلى تحقيق ذلك السلام العادل والشامل على أساس صيغة مدريد وقرارات

مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ومن هذا المنطلق ندعو الجمعية العامة في دورتنا هذا إلى التأكيد على كافة القرارات السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط لتحقيق الغاية المنشودة في اقرار السلام الشامل والعادل.

السيد الرئيس

تتابع حكومة بلادي باهتمام شديد التطورات في أفغانستان والصومال والشيشان وندعو إلى تكثيف الجهود الدولية اللازمة بما يحقق لهذه المناطق العدل والأمن والاستقرار ونؤكد هنا مرة أخرى ما عبرت عنه دولة قطر على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية من تضامنها مع شعب البوسنة والهرسك وقلقها بوجه خاص من استمرار إراقة الدماء في البوسنة والهرسك والحرب قد دخلت عامها الرابع وقد استنكرنا مع معظم بلدان العالم ما ترتكبه القوات الصربية على مرأى ومسمع من العالم أجمع من ممارسات وحشية وسياسات تطهير عرقي تتنافى مع أبسط الحقوق الإنسانية والمواثيق الدولية ونرحب بالاجراءات العسكرية التي قامت بها قوات الحلف الأطلسي بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة لوضع حد للإعتداءات الصربية مع أملنا بأن تستمر هذه الاجراءات الرادعة لوقف هذا العدوان الغاشم واتخاذ موقف حازم غير متردد من قبل المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة والدول الكبرى ذات الدور الفاعل لتوفير الحماية لشعب البوسنة والهرسك مع رفع حظر السلاح عنه فورا لتمكينه من الدفاع عن نفسه وصيانة استقلال بلاده وفق ميثاق الأمم المتحدة ضد البربرية الصربية التي امتدت حتى إلى المناطق الآمنة وتؤيد دولة قطر موقف لجنة الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن البوسنة والهرسك بإعلانها عدم قانونية حظر الأسلحة ضد جمهورية البوسنة والهرسك ودعم الشعب المسلم الشقيق في البوسنة والهرسك.

واننا الآن في مرحلة حاسمة من النزاع في يوغسلافيا السابقة ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على أن ينجلي الموقف عن سلام عادل يحقق لجمهورية البوسنة والهرسك سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها وتمكينها من بناء أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جديد.

كما نتطلع أن يلاقي مجرمو الحرب من الصرب أيا كانت مكانتهم جزاءهم الحق بواسطةالمحكمة الجنائية الدولية التي انشئت لهذا الغرض ليكون ذلك مثلا رادعا لكل الغلاة من المجرمين أعداء الإنسانية في أن ينالهم القصاص اللازم.

السيد الرئيس:

إن دولة قطر على قناعة كاملة بأن الطريق

إلى السلم والطريق إلى التنمية هو طريق واحد وضرورة التنمية الملحة لدى المجتمع الدولي مماثلة لضرورة السلم فليس من الممكن التوصل إلى تنمية مستمرة دون سلم كما أنه لا يمكن أيضا تحقيق سلم حقيقي بدون تنمية ولذلك فنحن نرى بأن من مقدمة أولويات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التركيز على التنمية وخاصة في البلدان النامية باعتبار أن التنمية المستدامة على المدى الطويل هي عنصر أساسي للسلم الحقيقي وان الالتزام بالتنمية من جميع نواحيها هو حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد الذي نتطلع إليه جميعا وهو نظام يقوم على مفهوم جديد للاقتصاد العالمي فهو اقتصاد يقوم على التكامل والتكافل وقد بدأ المجتمع الدولي يسير في هذا الاتجاه باتفاق الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية الأمر الذي من شأنه أن يعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على مبدأ تحرير وتوسيع التجارة الدولية وتأكيدا على ذلك فقد نوه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بأهمية التجمعات الاقتصادية بالنسبة لدولة قطر موضحا بأنها رغم صغر حجمها تقوم بالعمل لبلورة كيفية التعامل مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة وايجاد مكان مناسب لها بين الدول كما أنها ستعمل على تطوير وسائلها وامكاناتها للوصول إلى تلك الغاية.

ويمكننا في هذا المجال أن نبين بأن أهدافنا الاقتصادية في دولة قطر تتمثل في تنمية ثرواتنا الطبيعية واستغلالها الأمثل وتوسيع قاعدتنا الصناعية عن طريق دعم وتطوير الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة تعتمد أساسا على مواردنا الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في كافة المجالات واتاحة الفرص لرأس المال الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والتركيز على مشروعات البنية الأساسية باعتبارها أحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكل ذلك يؤكد ما سبق أن أوضحناه من أهمية التنمية بالنسبة للأمن والسلم الدوليين بشقيها الاقتصادي والاجتماعي والتي أصبحت هدفا مشتركا لدى المجتمع الدولي تبلورت مفاهيمه في عدد من المؤتمرات العالمية الهامة التي أولت دولة قطر أهمية خاصة لنتائجها المنبثقة خلال العامين الماضيين وهي مؤتمر البيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو ومؤتمر السكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة ومؤتمر التنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاجن وفي المؤتمر الرابع للمرأة الذي أبرز أهداف تعزيز دور المرأة في التنمية على أن تراعي معطيات التباين الحضاري والثقافي بين الشعوب وفقا للمثل العليا والقيم السامية التي يدعو إليها ديننا الحنيف.

وكل ما نرجوه في هذا الصدد الا أن تتخذ القضايا التي ناقشتها هذه المؤتمرات ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للدول أو للمعاملة التميزية أو لفرض شروط على تقديم المساعدات الاقتصادية أو التنمية. وأشير في هذا الصدد إلى التوجه لفرض ضريبة الكربون سواء بشكل انفرادي أو جماعي على أساس حماية البيئة وهو في حقيقته ذو طابع اقتصادي بحت سيخل باقتصاديات الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول الخليجية.

إن التهديدات التي تواجه البشرية اليوم وستظل تواجهها في المستقبل ليست جميعها سياسية أو عسكرية فمسائل تدهور البيئة العالمية والفقر والتخلف والمخدرات وانتشار الأمراض القاتلة والارهاب وانتهاكات حقوق الإنسان تزداد خطورتها يوما بعد يوم وهي مشاكل ليست ذات طبيعة عسكرية أو سياسية وتحتاج إلى حلول عملية عاجلة قبل أن تستعصي على الحل وتهدد البشرية.

السيد الرئيس

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يتميز بأهمية خاصة إذ أنه يعكس رغبة حقيقية من جانب شعوب العالم في الاحتفاظ بالأمم المتحدة منظمة قوية فاعلة لتحقيق الغايات السامية في بناء حاضر ومستقبل الإنسانية ويحقق لنا في إطلالة هذه الذكرى ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين أن نرنو ونتطلع إلى أمم متحدة جديدة تقودنا إلى عالم جديد يسوده في ظل نظام دولي فعال سلم حقيقي يوفر للإنسان أمنه ويكفل رفاهيته ويصون كرامته عالم لا يتسلط فيه القوى على الضعيف ولا يستغل فيه الغني الفقير عالم تسوده السماحة والخير وهو عالم ليس ببعيد المنال إذا ما حشدت من أجل تحقيقه جميع طاقات العمل الإنساني بقيادة الأمم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها الدولية والاقليمية من أجل الخير والعدل والسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

***

مقابلة صحافية مع الشيخ صباح الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة وموقف الكويت من المملكة الأردنية الهاشمية.

(السياسة، الكويت، ١٩٩٥/٨/٨)*

مرت خمس سنوات لم يصغر خلالها التساؤل أو يضعف أو يخبو صوته..

* أجرى اللقاء جريدة «الحدث» الأردنية

وكل ما نرجوه في هذا الصدد الا أن تتخذ القضايا التي ناقشتها هذه المؤتمرات ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للدول أو للمعاملة التميزية أو لفرض شروط على تقديم المساعدات الاقتصادية أو التنمية. وأشير في هذا الصدد إلى التوجه لفرض ضريبة الكربون سواء بشكل انفرادي أو جماعي على أساس حماية البيئة وهو في حقيقته ذو طابع اقتصادي بحت سيخل باقتصاديات الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول الخليجية.

إن التهديدات التي تواجه البشرية اليوم وستظل تواجهها في المستقبل ليست جميعها سياسية أو عسكرية فمسائل تدهور البيئة العالمية والفقر والتخلف والمخدرات وانتشار الأمراض القاتلة والارهاب وانتهاكات حقوق الإنسان تزداد خطورتها يوما بعد يوم وهي مشاكل ليست ذات طبيعة عسكرية أو سياسية وتحتاج إلى حلول عملية عاجلة قبل أن تستعصي على الحل وتهدد البشرية.

السيد الرئيس

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يتميز بأهمية خاصة إذ أنه يعكس رغبة حقيقية من جانب شعوب العالم في الاحتفاظ بالأمم المتحدة منظمة قوية فاعلة لتحقيق الغايات السامية في بناء حاضر ومستقبل الإنسانية ويحقق لنا في إطلالة هذه الذكرى ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين أن نرنو ونتطلع إلى أمم متحدة جديدة تقودنا إلى عالم جديد يسوده في ظل نظام دولي فعال سلم حقيقي يوفر للإنسان أمنه ويكفل رفاهيته ويصون كرامته عالم لا يتسلط فيه القوى على الضعيف ولا يستغل فيه الغني الفقير عالم تسوده السماحة والخير وهو عالم ليس ببعيد المنال إذا ما حشدت من أجل تحقيقه جميع طاقات العمل الإنساني بقيادة الأمم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها الدولية والاقليمية من أجل الخير والعدل والسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* * *

مقابلة صحافية مع الشيخ صباح الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة وموقف الكويت من المملكة الأردنية الهاشمية.

(السياسة، الكويت، ١٩٩٥/٨/٨)*

مرت خمس سنوات لم يصغر خلالها التساؤل أو يضعف أو يخبو صوته..

* أجرى اللقاء جريدة «الحدث» الأردنية

فلماذا؟؟... وتحت أي ذريعة ولائي سبب تم هـذا الاجتيـاح لبلدي، ومحاولـة شطبهـا مـن الخارطـة، وطمس هـويـة شعبهـا وتعريضـه لشتى انواع العذاب والتنكيل.

إننـا في الكـويـت وكذا المملكـة العـربيـة السعودية وبقية بلدان الخليج.. تماماً مثلكم في الأردن وغيرها مـن بلاد العرب.. بـل أكثر.. اقول كنـا قدمنا مـا يربـو على الأربعين بليون دولار وربما مثلهـــا مـــن الخدمـــات والتسهيلات.. والسيـاسات حتـى أن صدام نفسه قبـل لنفسه أن يصفنـي ذات يوم بـأنني الوزير الحقيقي لخارجيـة العراق.. فإذا بي بين يوم وليلة، وخلال اسابيـع قليلة عميل اميركا الأول وقائد العدوان والتآمر على العراق!!

يا الله كيف يستقيم هذا.. بل كيف لعقل أن يصدقه؟!

اعـرف أنني اخـاطب رأيـاً عـامـاً صعبـاً، وبعضه مضلل ضد الكويت، مع أننا نعلم أن الغـالبيـة بـدأت الآن تقرأ الامور عن كثب وتكشفت امـامها الحقـائق فنحن يـا سيدي لم نفعـل إلا كل خير للعـراق، ولجميع العـرب وكان عماد سياستنا اقليميا وعربيا ودوليا، هو النـزوع نـاحيـة الموضـوعيـة والاستقـلاليـة والالتزام القاطـع والذي لاحيدة عنه بقضـايا العرب وهمومهم.. وقد فعلنا في سبيل هذا ما لم يفعلـه أحـد، مـاديـاً ومعنـويـاً وأعـلاميـاً وسيـاسيـاً. لم نتـآمر.. لم نحمـل أي سيـاسـة بـوجهين.. كنـا نعمـــل في ضـوء النهـار وفي ساطعة الشمس، نتضامن مع الاشقاء، ونقدر كـلا منهـم ومـن دون تـدخـــل في الشـؤون الداخلية وبكل الاحترام والتقدير.

كنا يا عزيزي بلدا يستضيف ضعفي شعبه من الأخـوة العرب.. يعملـون معنا جنبـا إلى جنـب وبكـامـل الحريـة وروح الاخــوة، يستظلون ببلد آمن مستقر متدفق بالعطاء.

لم نتخلف عن قمة عـربية، أو جهد عربي، لفلسطين او غيرها. نصحو كل يوم على زعيم عـربي يقوم بـزيـارتنـا على الرحـب والسعـة ونزورهم بدورنا.. في أوقات الرخاء وأوقات الشـدة، نشد مـن أزرهم ونشـاركهم الهمـوم والآلام.

كنـا يـا اخـي وسنظـل بـإذن اللـه نـؤدي الواجب تجاه الاشقاء والاصدقاء من دون منه أو مباهاة بالجميل، فهذا واجب من وسع الله عليه بـالرزق تجاه بقيـة اعضاء الجسـد.. وفيما أري كيــف تقيـم بعــض الـــدول العـربيـــة الاحتفـالات المصـورة جـراء الحصـول على مليون دولار أو مارك فأنني استذكر كيف أننا نأبى.. بـل نرفض التذكير والاشـارة إلى ماكنا نقـدمـه من مثـل هـذا وأن كـان بعشرات أو مئات الاضعاف.

لقد صحوت على محنـة الاحتلال الهمجي لبلدي مذهولاً.. فأنا لم أكن اتوقع العدوان او الاحتلال من أحد ففي جانب يستحق تسليط

الضوء فإنني، ومن هذا المكتب، ومع كل هذا الجيش من الديبلوماسيين والسياسيين كنا نكرس جهدنا لا لسمعة الكويت فقط ودورها الذي يستحق، بل من أجل مجمل القضايا العربية، وساطات، مساعي حميدة، تقريب لوجهات النظر، واطفاء لنزاعات تنشب هنا أو هناك.. ومشاركة ايجابية في كل ما يعني الشأن العربي والاسلامي.

قد تختلف العراق والكويت.. تماماً كما تختلف سورية والاردن، مصر وليبيا، الجزائر المغرب.. أو كل جار وجاره في هذا الوطن العربي وغيره من العالم.. وأياً كان هذا الخلاف.. وأياً كان المخطيء.. فهل يرى أي عاقل أن الحل وتجاوز الخلاف يكمن بقضم الجار الشقيق وإنهاء وجوده.

ثم ما هو المنتظر منا بعد هذا، هل يتوجب علينا أن نجلس في العراء وفي رمضاء الصحراء اللاهبة كي نبصم على احتلالنا ونصدق على ضمنا بجنازير الدبابات وخوذات الجنود الناهبين حتى للقمة العيش من فم المرأة أو الطفل الصغير.

إن كان هناك شعب عربي يقبل أن يحصل له من جاره الكبير ما حصل لنا من جارنا الكبير العراق فإنني استطيع من الآن أن أتراجع عن كل هذا الذي اقول.إن كان هناك عاقل يقبل بأن تكون وحدة العرب تحت هدير المدافع وقصف الطائرات وشطب الخرائط وبالتهجير والتشريد وحرق آبار النفط والثروات فمبارك علينا هذه الوحدة!!

ثم أننا لم نتغير، ولم نتبدل.. فمهما حصل فإن الثوابت ستبقي.. فنحن نعرف أننا لا نستطيع الخروج من جلودنا، ونحن لن نغير لون بشرتنا ولالغتنا ولا إنتماءنا ولا مصيرنا.. وكما أقول لك الآن وأرد على إسئلتك فقد كنت أنت نفسك تشهد بنفس الكلام مع زملاء لك ومعظمهم من الأردن وفلسطين.. ولا أريد أن أذكر أسماء.. فقد كان ردي دائما.. أننا مع كل ما يختاره أهل القضية أنفسهم.. أننا مع كل مايريده الاردنيون والفلسطينيون والسوريون واللبنانيون وهكذا.

ومازلت اقول نفس الكلام.. فنحن لا نتدخل بشؤون أحد ولا نملي إرادتنا على أحد.. وحتى في ظل الاحتلال فإن سمو الأمير حرص وهو يخاطب اللامم المتحدة على أن يذكر بالقضية الفسطينية وحق الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه.. وحتى هذه اللحظة التي يتم فيها التقدم على مختلف مسارات السلام والعلاقة مع اسرائيل، فإننا ورغم أن الذين ظنوا أن صدام سيلقي باليهود في البحر سبقونا بعقد السلام والاعتراف والتطبيع (هذه مفارقة) إلا أننا لا نعترض ونتمنى كل خير للدول العربية

وخيـــاراتها وأن تكتمـل مسيرة الســـلام عبر استعادة الحقوق.

إنني يا عزيزي أرى احيانا وكان المطلوب مني هو أن اعتذر لجلادي عما بـدر مني تجاهه كوني تعرضت لظلمة وعدوانه!!

لقـد اعترف العراق بـالترسيـم الحدودي واعترف بـالكـويت وسيـادتها واستقـلالها.. ولكـن دعونـا نسـأل سـؤالا واحداً الم يكـن العراق يقلد سمـو الامير قبل الغزو باسـابيع قليلة وسام الرافدين؟!

... ألم يكن العلم العراقي يرفرف في سماء الكويـت التي كان يتبادل معهـا السفارات؟! إن كلمـــة واحـــدة عـــن التراجـــع والنـــدم والاعتذار حتى للشعب العـراقي لم تصدر في بغـــداد حتـــى الآن.. فالمسألة إذن هي مسألة نوايا مبيتة وتحقيد للشعب العراقي على شقيقة الشعب الكويتي فضـلا عن أن العراق مازال يحتجـز اكثـر مـن ٦٢٥ أسيراً مـن الكـويتيين وغيرهـم.. لم يكن لهم أي ذنـب اقترفوه سوى أنهم كـانـــوا بين اسرهـم واطفـــالهم أو أمـام محلات بيع الخبز والطعام.

اننا لا نتحدث عن وهـم أو نختلق قضية في الهواء بل إنك تعرف عددا منهم.. والجميع يعـــرف أن هـــذا العـــدد مـــن المحتجـــزيـــن والمفقوديـن كبير جدا على شعـب صغير مثل شعب الكويت.. ولعـل الكثيرين على اطلاع مـالـدينـا من وثـائق تضـم أوامـر الاعتقـال ومحاضر التحقيـق إدخـال السجـــون وأومـر النقل من سجن إلى سجـن والشهادات الحية، فأين ذهب هؤلاء.

هل تبخروا في السماء؟!.. ولماذا لا يتعاون العراق في شـأنهم مع الصليـب الأحمر وغيره مـن المنظمات الـدوليـة والخيريـــة ومسـاعـي الأخوة والاشقاء؟!

هذه القضيـة تؤرق كل كـويتي وكـويتية، وصـدقني أنـه لن يهدأ لنـا بـال حتى يعـودوا لأهلهم وبيوتهم ويتكشف مصيرهم.

س ـ كيف تتصورون الحالة العربية العامة الآن في ضوء التداعيات التي تسبب بها الاحتلال العراقي للكويت؟

ج ـ يعاني الوضع العـربي من نتائج الغزو العراقي لبلادنا دولة الكويت، والحالة المتردية للـوضع العـربي من تمزق وانعـدام الثقة هـي النتيجـة الطبيعيـة لتلـك الجريمـة. أن عـدم مصداقية بعض المواقـف العربية في اجتماعات الجامعة العـربية أي بعد الاحتـلال سواء على مستـوى وزراء الخارجيـة أو مستـوى القمـة اسهـم في دعم المعتـدى وايغالـه في عدوانيتـه وعنجهيته. ولاشك بأنه أمـر مؤسف أن نرى هـــذا البعـض مصرا حتـــى الآن على مواقفه بتبريـرات هـــزيلـة لا يستطيـع معـ ـا ادانـة العـدوان ومطـالبـة النظـام العـراقـي بتنفيـذ قرارات مجلـس الأمن ذات الصلـة بعدوانـه. على كل حـال نحن كـأمة عربيـة نواجـه هذه

الحالة من التداعي والتفكك.

س ـ كيف تتصورون الطريقة التي يمكن معهـا تجاوز هـذه الصعـاب والمشـاكـل والتعقيدات التـي طرأت على مواقـف ونظرة الحكـومـات والشعوب العـربيـة تجاه بعضهـا البعض؟

ج ـ انعدمـت الثقـة بعـد أن رأينا عجـز بعض الـدول العربيـة على الالتزام بقـرارات مجلس الأمـن المتعلقة بالعدوان العـراقي على دولة الكـويت، ومـن المؤسف أن يهب العـالم كله لنصرة الكويت والـوقوف مع شعبها بينما يتخاذل بعض العرب لأسباب وهمية.

س ـ هل مـازال الاردنيون والفلسطينيون يحظون بفـرصة العمـل والاقامـة في الكويـت كغيرهم من ابناء الجنسيات العربية؟

ج ـ الكـويت بلـد قانـون، والاخوة مـن الفلسطينيين والاردنيين موجودون ويتمتعون بحرية تامة. وقـد خرج عدد كبير منهم خلال الاحتـلال بـإرادتهم رفضـاً أو خـوفـاً مـن الاحتلال، ولم تقـم السلطات الكويتيـة بطرد أحـد منهم وقـد عادوا إلى بـلادهم بمحـض إرادتهم أيام الاحتلال.

وهنـــــاك الآن في الكويت ما يزيد على أربعين الـف شخـص مـن الجنسيـة الاردنيـة والفلسطينيـة ويعملـون في مـواقـع كثيرة إلى جانب غيرهم من الأخوة الوافدين العرب أو غيرهم.

س ـ انتهـت الازمة والفتـور في علاقـات الكـويت مـع المزيد مـن الدول العـربية التـي كانـت لها مواقـف مخالفة مـن الازمة.. فمتـى يحصـل نفس الـوضـع بـالنسبـة لـلأردن وفلسطين؟

ج ـ بصراحة نـريد المطالبة الـواضحة من العـراق أن ينفـذ قرارات مجلـس الأمـن ذات الصلـة بعدوانـه على دولة الكـويت، وأهمهـا مـوضـوع الأسرى، وإعـــادة الممتلكـات والامتثال التـام لبنود بقيـة القرارات هـذا هو المطلوب، وهي ليست شروط من أجل تجاوز الـوضع الـراهـن، واعتقـد بأن هـذا الموقـف يشكل الحد الأدنى من التجـاوب مع قرارات الشرعية الدولية.

س ـ كيـف هي صـورة الـوضـع الآن في الخليـج، كيـف تقيمـون مستقبـل الأمـن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم؟

ج ـ لقـد تعلمت دول الخليج دروسـاً من المحنـة، واستخلصـت العبر المنـاسبـة، وهـي تعمل الآن من أجل بناء علاقات عربية قائمة على الوضوح والمواقف المحـددة وفق مباديء جـاءت في وثيقة الاجتماع الـذي عقدتـه دول اعـلان دمشـق في المنـامـة والتـي ستقـدم إلى الجامعـة العربيـة كـوثيقـة تشكل الضـوابـط المقبولـة للعلم العـربي المشترك. ولاشك بـأن هذا الانجاز يسهم في دعم الأمن والاستقرار في المنطقـة بـالاضافـة إلى تعـاون دول مجلـس

التعـاون في اطار تنفيـذ مبـدأ الأمن الجماعـي وأما متفائل بالمستقبل.

س ـ مـا هـي قضيـة الاسرى والمرتهنين الكـويتيين في العـراق وما هـي آخـر الاخبـار عنهم؟

ج ـ مـوضوع الأسرى لـه ابعاد انسـانية، ولا نستطيـع أن نتراخى حـول هذا الموضـوع وقد بذلت الجامعة العـربية مسعى خيرا حول الموضوع كما أن جلالة الملك الحسن الثاني قام بدور انساني كبير، ومـوضوع الأسرى يشكل قضيـة خاصـة، ونحـن نـرحب بـأي مسعـى يسـاهم في دعـم الجهـود التـي تبذلها اللجنـة الـدوليـة للصليـب الأحمر في معـالجة هـذه القضية الانسـانية. وكما تعرف فـإن الموضوع تعـالجه اللجنـة الخاصـة المكـونـة مـن دول التحـالــف والمملكـة العـربيـة السعـوديـة والكـويـت بـالاضـافـة إلى الصليـب الأحمر الدولي.

وسنواصل الجهود التـي لن نتوقف إلى أن ينتهي الموضوع باطـلاق سراحهم أو التعرف على مصيرهم.

س ـ هـل سبق لكم أن طلبتـم من الأردن أو غيره التـدخـل للمسـاهمة بـاطـلاق سراح الأسرى؟

ج ـ كما قلت لك نحن نرحب بأي مسعى يدعم جهود منظمـة الصليب الأحمر الدولية، وهذه قضيـة انسانية يهمنـا ايجاد حل مـرضى لهذا الموضوع، ونحـن نرحب بمـن يساعـدنا على اعادة اسرانا.

س ـ هناك معـاناة الشعب العراقـي جراء الحصار المفروض عليـه منذ احتلاله للكـويت كيف تنظـرون لهذا الأمر، ومـا دور الكويـت تجاه هذه المسألة؟

ج ـ نحن نتعـاطـف مـع شعب العـراق وندرك الصعوبات التي يـواجهها وقد قامت الكـويت بجهـد تمثل في تقـديـم المساعـدات الانسـانية إلى الأخـوة العراقيين المتـواجديـن خـارج الحدود. وتتحمل الحكـومـة العراقيـة مسؤولية هذه المعانـاة في رفضها القيام ببيع ما قيمته بليون دولار مـن النفط كل ثلاثـة أشهر لمواجهـة ما يحتـاجه لكـن الحكومـة العراقيـة رفضـت التعامـل مع هـذا القرار، كما رفـض التعامـل مع القـرارين (٧٠٦) (٧١٢) وهـو بذلك مسؤول عن الصعـوبات التي يواجهها شعب العراق.

س ـ هل يمكن القول أن الشعب الكويتي تجاوز الآثار الناجمة عن الاحتلال وما نظرته الآن للقضايا العربية؟

ج ـ يتمتع الشعب الكـويتي بنظرة واقعية لـلأمـور وتعلـم الكثير مـن مـرارة الغـزو، ولاشـك بـأنـه سيتجـاوز آثـار الغـزو مـع الاستفادة من دروس تلك التجربة.

س ـ مـا هو مـوقفكم مـن عملية السـلام الجارية في الشرق الأوسط حاليا والتقدم الذي

حصل على مختلف مسارات التسوية؟

ج ـ منذ ١٩٤٧ والعالم العربي في صراع مع اسرائيل، والآن وقد بدأت مسيرة السلام على جميع المسارات، واتخذت قرارات في مجلس التعاون بدعم المسيرة من أجل الوصول إلى سلام عادل وشامل، ونحن نؤيد الموقف السوري وندعمه في وجوب الانسحاب التام مقابل السلام، كما ندعم الموقف اللبناني في تحرير جنوبه، ونتمنى أن يتم التقدم على هذا المسار لكي يسود السلام في جميع المسارات.

س ـ هل ستستمر الكويت بالوفاء بتعهداتها لدعم سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني؟

ج ـ نحن مستمرون في الدعم المالي للشعب الفلسطيني ومستمرون في المساعدة تقديرا من الكويت لحاجة الشعب الفلسطيني لهذا الدعم، وأؤكد لك بأننا سنقف مع الشعب الفلسطيني رغم موقف منظمة التحرير المسيء للشعب الكويتي.

س ـ وهل انتم متفائلون بالوصول لحل نهائي لقضايا الشرق الأوسط وتصفية الصراع العربي الاسرائيلي؟

ج ـ مسيرة السلام بدأت ومن الصعب أن تتوقف، واعتقد أن هناك عزما جماعيا على انجاحها، ولاشك بأن هناك عقبات ولكن الجميع مدرك بأن المرحلة الراهنة تختلف عن الماضي، هناك جنوح عالمي نحو حل القضايا بالحوار والمفاوضات، واتصور بأن المنطقة لا تستطيع أن تبتعد عن الاجماع العالمي.

س ـ كيف تنظرون لقضية القدس؟

ج ـ موضوع القدس يخص العالم الاسلامي وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين، ونحن مع أي قرار يتخذه العالم الاسلامي وملتزمون بجميع القرارات التي اتخذت بشأن القدس.

س ـ وعودة إلى الوضع العراقي، كيف تتصورون وضع العراق ومستقبلة، وهل انتم مستعدين لاقامة علاقات مع حكومة الرئيس العراقي صدام حسين؟

ج ـ لا توجد ثقة مع النظام العراقي وعلى العراق أن ينفذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدوانه على دولة الكويت، وأن يطلق سراح الأسرى ويعيد الممتلكات ويفي بكل الالتزامات أما موضوع النظام فهذا يعود إلى الشعب العراقي وهو صاحب القرار في مستقبله.

س ـ معالي الشيخ صباح الأحمد، ما هو شعورك وانت تخاطب الشعب الاردني والفلسطيني في الاردن؟

ج ـ اتمنى أن يحقق شعب فلسطين آماله في بناء دولته المستقلة وأن يتحقق للأردن كل ما يتمناه من تقدم ورخاء واستقرار، وأن يعم الخير المنطقة بعد أن ابتليت بالكثير من الحروب والدمار.

مقابلة صحافية مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا المهمة.

(الرياض، السعودية، ١٩٩٥/٨/٨، العدد ٩٩٠٦)*.

س ــ سيدي خادم الحرمين.. ماذا يعني لكم التشكيل الوزاري الجديد في المملكة.. وما هي العادة؟

ج ـ التشكيل جاء في وقته وهو الوقت الذي حددته التنظيمات الإدارية الأخيرة ولقد حرصت على هذا الوقت وربما على ما هو أبكر منه لاتمام التشكيل.

لقد تم اختيار هذه الكفاءات لشغل الحقائب الوزارية لتكون كفاءات مضافة إلى كفاءات المجلس الاستشاري الذي تتوزع عضويته هو الآخر قدرات بشرية مرموقة ومختارة ومهمة.

إن التشكيل الوزاري الجديد جاء ليعكس وجود الكفاءة البشرية السعودية الذي يتوسع بشكل يسر الصديق..

نعم.. الذين تركوا العمل الحكومي كفاءات مخضرمة ومارست عملها بشكل جيد ولمدة طويلة للدرجة التي ظن معها من ظن أنه يصعب تعويضها إلا أن المخزون البشري السعودي مليء بالكفاءات الملفتة للنظر والتي يمكن الوثوق بأدائها.

لقد استعرضت الكثير من الأسماء وكلها أسماء يدلل أصحابها على الكفاءة وعلى ان المجتمع السعودي زاخر بالقدرات وهذا أمر له مبعث خاص للسرور لدينا.

قد تابعت كل التعليقات التي أثيرت حول التشكيل الوزاري الجديد على أن الوزارة وزارة شابة تضم وزراء من ذوي الدرجات العلمية العالية وبالتالي ومن باب تحصيل الحاصل سيكون أداء الوزارة جديدا.. وأعرف بالمقابل ان مجتمعنا في السعودية تابع التشكيل الوزاري وأعرف أن اخواننا في منطقة الخليج تابعوه بدورهم أيضا واخضعوه للتحليل..

س ـ سيدي خادم الحرمين.. برأيكم لماذا تابعت دول الخليج التشكيل الوزاري الجديد وبشكل دقيق كما تابعه العالم أيضا والذي اعتبر من قبل البعض «مفاجأة»؟

ج ــ المملكة العربية السعودية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي دولة مهمة وكذلك لجهات عدة.. مهمة سياسيا واقتصاديا.. وهذا ما نعرفه ويدركه الاخوة في دول مجلس التعاون.. انهم يشعرون أن أي تقدم يحصل في هذه الدولة هو تقدم لهم وأي ضرر يصيب المملكة يصيبهم وينال منهم..

* أجرى اللقاء جريدة «السياسة» الكويتية.

وهـذه الحقيقة هـي أساس فكـرة قيام مجلـس التعاون الخليجي.. الرابطة بيننـا شديدة ومن قبلنا فـإننا دائما نقـول لإخواننـا في المجلس.. يجب أن نشـد أزر بعضنـا البعـض ونعـزز روابطنا والتي من أهمها الرابطة الاقتصادية.. نحـن في دول المنطقـة لا نحتـاج إلا إلى ربـط شعـوبنا ربطـاً مصلحياً.. هـذا الأمـر شددنـا عليه دائما وقلنـا أن أبناء دول مجلس التعاون سيلاقون الترحيب لو قرروا ممارسة أي نشاط اقتصادي في بلدنا.. بل ان الشركات والمصانع عندما تطـرح للمساهمة عندنا نعطـي تعليماتنا بـالحرص على ان يكـون مـن بين المسـاهمين مواطنون من أبنـاء دول مجلس التعاون علاوة على أن التملـك وحـركـة رؤوس الأمـوال مسمـوح بها.. سـواء ضمن اطـار اتفـاقـات مجلس التعاون أو عبر مرونـة أكثر نبديها نحن من قبلنا..

إذن.. المملكـة بـالنسبـة لـدول مجلس التعاون دولـة مهمة ومتابعة شـأنها أو شئونها من قبـل أبناء المنطقـة أمر طبيعـي فالغـاية كما أعرف هـي انهم يريـدون للمملكة أن تكـون دائما في وضع أفضل وفي تقدم مستمر..

س - سيـدي خادم الحرمين.. مـرة أخرى نذهـب إلى التشكيل الوزاري الجديـد ونسأل عن معنى احتـوائه للكفاءات الشابة مـن حملة الشهـادات العلميـة العـاليـة ودرجـات الدكتوراه..

ج - بكل بساطة.. الأمر يعني الرغبة بأداء أفضـل لصالـح المواطن السعـودي ولصالـح نشـاط المجتمع وكـذلك يعنـي حقيقة مهمـة وهي ان مجتمعنا يحوي الكفـاءات وان سياسة التعليـم لـدينـا سياسـة حكيمـة ومجديـة وان مؤسساتنـا التعليمية أنجبت الكثيرين الـذين قدمتهم للأداء العالي والخدمة المتقنة.

ثـم لا ننسى أننـا نـواجـه مرحلـة مهمـة والتشكيل الوزاري الجديد يضم عناصر شابة وعاليـة الكفاءة هي التـي ستتولى الاستجـابة لمطالـب هذه المرحلة وننتظـر أن تعطي الكثير من الجهد لبلدها.

لقد تـم اختيار هذه العناصر مـن كفاءات كثيرة وهـي جاءت لتخلـف سلفـا كان عـالي الخبرة وغزير التجربة.. وهذا الخلف جاء من مواقـع الاختصاص ومن ذات حقـول العمل وبالتـالي فهو يمارس نشـاطا ليـس غريبـا عنه خصوصا وان البعض منه جـاء من موقعه في الصف الثاني ليكون موقعه في الصف الأول..

س ـ سيدي خـادم الحرمين.. نعـرف أن الحكومة الجديدة كانت مفاجأة للكثيرين حتى داخل المملكة نفسها..

ج - لقد أردنا أن تأتي الحكومة الجديدة في وقتها وتـوقيتها والنظـام يقول إنـه لا بد مـن التغيير كل أربـع سنوات وقـد جاء التغيير كما هو محدد..

لقد قلـت لك إن بلادنـا زاخرة بالـرجال

وبالكفاءات وهذا ما حرصت على أن يعرفه الذين تفاجأوا بالتشكيل الجديد.

س ـ سيدي خادم الحرمين.. ما هي الرسالة التي أردت إيصالها لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الاعلان عن التشكيل الوزاري الجديد..

ج ـ الرسالة بالنسبة لنا نابعة من شعورنا انهم يحبون بلدهم المملكة العربية السعودية ويتابعون تطورات البيت السعودي.. وقد يتوافر للتشكيل الجديد ما يعطي الانطباع بأن التجديد قد يساعد على تدفق حسن الاداء ويعطي بعض أفكار ربما تكون أفضل...

المهم.. ليس لدينا رسالة معينة نقولها من خلال هذا التشكيل لكن نظامنا يطلب منا أن نعدل ونغير كل أربع سنوات.. وقد تم التعديل هذا من ناحيةومن ناحية أخرى فقد يجد اخواننا في الخليج بما هو معمول به لدينا ما يفيد تحركهم ورؤاهم من خلال مجلس التعاون.. نحن نشاطرهم هذا التحرك وهذه الرؤى ويبقى الأهم وهو أن تكون شعوبنا بخير ولا تضارها المتغيرات التي تحدث في الساحات الدولية وفي العالم من حولنا..

س ـ سيدي خادم الحرمين.. لقد لاحظنا توقف صحف العالم عن الحديث عن أزمات مالية سعودية.. لماذا؟

ج ـ العلاقات الدولية هي علاقات مصالح.. والمهم ان نعرف أين مصالح بلادنا..

لقد واجهتنا أزمة مالية بعد انتهاء حرب تحرير الكويت وبعد تدني أسعار النفط في فترة سابقة لكن هذه الأزمة عولجت داخل البيت السعودي.. لقد توجه إلى المملكة رجال المال الدوليون وتوجهت إليها البنوك العالمية في أثر ذلك الزخم الإعلامي الخارجي الذي تحدث عن الأزمة بشكل مبالغ فيه.. لقد أتى هؤلاء إلينا وغادروا بلادنا وهم أكثر ثقة.. بعضهم أطلع على طرق العلاج السعودي للأزمة الطارئة ولم يكن لديه ما يقوله سوى أنه كان يرى نفس الرأي.

لقد عالجنا هذه الأزمة بذاتنا أي من خلال اقتصادنا الوطني ولم نعمد إلى الاقتراض الخارجي.. بل بالعكس فقد دفعنا ما علينا من قروض في وقتها المحدد نتيجة للعلاج المالي الذي اعتمدناه.. لقد كان علاجا ناجعا صدرت الموازنة من بعده في العام الماضي دون عجز يذكر.. وهذه السنة ستصدر الموازنة ربما دون عجز..

لقد استطعنا معالجة هذه الأوضاع وتحملنا جميعا تبعاتها ولن تكن بالمناسبة تبعات قاسية كما صورتها وسائل الاعلام الدولية.. لذلك استطيع أن أقول لك إننا في وضع أفضل الآن نتيجة للإجراءات التي اتخذناها والتي تحملنا تبعاتها سوية في بلدنا..

س ـ سيدي خادم الحرمين.. قلتم إن

أسعار النفط تراجعت ترى ما هو مستقبلها..؟

ج ـ أعتقد ان الاستهلاك الدولي للنفط سيزداد وكذلك مستوى التقدم الحضاري الذي تعيشه بعض البلدان سيرتفع وبالتالي سيزيد من هذا الاستهلاك علاوة على أن بعض مناطق الانتاج الصغيرة قد لا تكون قدرتها بالمستوى الانتاجي المطلوب مستقبلا.. أمام كل هذه التقديرات أعتقد ان سعر النفط سيرتفع ولن يتراجع وسيظل نفط دول مجلس التعاون الخليجي مهما وحاجته ماثلة لجهات الانتاج العالمي خصوصا وان هذه الدول تحوي احتياطات نفطية ضخمة قياسا بالاحتياطات التي تملكها الدول المنتجة الأخرى.. وبما أن هذه الدول مهمة لتلبية الحاجة النفطية الدولية لذلك فإن التنسيق بينها مهم ومرغوب فيه.. إننا ندعو هذه الدول بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي ان تكون لديها رؤية نفطية منسقة ومرتبة ويكون مسارها متفقا عليه.. هذا الأمر سيخدم مصالحها وسيخدم تعاونها.

س ـ سيدي خادم الحرمين.. هل ما زلتم عند رأيكم في موضوع الخصخصة..؟

ج ـ نعم.. مع التأكيد على أن الدولة لن تدعو المساهم السعودي أو حتى الخليجي إلى الدخول في شركات ما لم تكن مطمئنة لمردودها الربحي.. لقد تعود المواطن السعودي على أن الدولة تمنحه ما هو في صالحه.. إننا نريد أن نصل إلى ما يسميه علم الاقتصاد بـ «المستهلك المساهم».. أي أن المساهم في الخطوط السعودية هو مستهلك لرحلاتها ومستخدم لخطوطها وكذلك الحال بالنسبة للمساهم في الكهرباء أي مستهلك ومساهم معا وعلى هذه الشاكلة المساهم في الهاتف.. إننا سنضع بالطبع بعض مشاريع الخدمات الرابحة في متناول المواطن السعودي والحكومة ستظل مساهمة لتعطي هذه المشاريع المزيد من الثقة وحتى تكون متواجدة في حال نشوء أي تعثر قد تمر به هذه المشاريع الخدماتية.

س ـ سيدي خادم الحرمين.. كيف سيتم تمويل مشاريع تطوير الخطوط الجوية السعودية؟.

ج ـ عملية التطوير ستتم.. وقد تقدم لنا الكثير من البيوتات المالية الدولية لتمويل عمليات التطوير التي ستصل كلفتها إلى حوالي السبعة بلايين دولار.. وبالمقابل وجدنا أن البيوتات السعودية المالية هي الأخرى مستعدة لتمويل الصفقة ووجدنا أن من الأفضل أن يكون أكلاف الصفقة سيتم تسديدها على أقساط وليس بالدفع الفوري.

إن القطاع السعودي الخاص قطاع مهم وعليه أن يستفيد من هذه الصفقة.

إن المال السعودي الخاص يحوي أرقاما

مهمة وأموالنا مستقرة في بلدنا وليس في الخارج.. لا بل ان البنوك السعودية لديها أموال خارج القطاع الخاص السعودي نتيجة ثقة المودعين بالمسار الحكومي وبملاءة الدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها..

وذكر أنه أبان اندلاع حرب تحرير الكويت جاء إلي مئات الأبناء السعوديين ووضعوا الأموال الضخمة أمامي للمساهمة في تحرير الكويت وفي الدفاع عن بلدهم وقلت لهم يومها (الدولة قادرة على القيام بالتزاماتها).. وشكرناهم على مبادرتهم.

القطاع السعودي الخاص كما قلت لك قطاع مهم وقادر على ممارسة دوره وهو يريد ذلك ولذا فإن تمويل عمليات تطوير الخطوط السعودية سيكون تمويلاً محلياً وستطرح للمساهم السعودي فالخطوط إذا ما أدركنا حجم نشاطها ودرسناه جيدا سنجد أنها شركة عالية الأداء من حيث دورة رأس المال فيها.

س ــ سيدي خادم الحرمين.. قلتم إن أسعار النفط لن تتراجع وأن القطاع الخاص لديه ملاءة اقتصادية فماذا عن الصناعة؟.

ج ـ الصناعة هي أحد الروافد المهمة في الاقتصاد السعودي والتي نمت بشكل لافت للنظر دوليا فإن أسواق هذه الصناعة تتسع وهي بحد ذاتها تنمو بشكل قوي.. وبالطبع.. سياسة الدولة كانت حكيمة في هذا الجانب علاوة على ثقة الصناعيين سواء كانوا محليين أو دوليين أو محليين ودوليين عبر شراكة متفق عليها... أقول ثقة هؤلاء بسلوك الدولة نحو تنمية الصناعة ثقة مهمة فنحن نشجع هؤلاء بشكل جيد وربما بشكل يقدره العارفون بنمو الصناعة كما أننا ندفع بها إلى الأمام.. حتى عمليات التسويق تتم بشكل مدروس وربما بتشجيع من الدولة عبر المعارض الدولية التي تشارك فيها.

ما يهمنا هو أن ينجح المواطن السعودي الذي أقام هذه الصناعة وتكفل بها.

إن مردود الصناعة مردود مهم بالنسبة للناتج الوطني لقد شجعت الدولة الصناعة كما شجعت الزراعة التي تجاوزت هي الأخرى في خططها توفير الأمن الغذائي والاكتفاء المحلي إلى الفائض الانتاجي والتصدير.

س ــ سيدي خادم الحرمين.. الكويت وهي تعيش الذكرى الأليمة الخامسة للغزو العراقي.. هل من ذكريات معينة لديكم تسدونها للشعب الكويت؟

ج ـ لقد عدتم إلى بلادكم وأنا من أول الذين فرحوا بذلك ويعلم الله ان الساعات الأولى للغزو لم تكن ساعات مريحة بالنسبة لي لقد قلت لقادة العالم يومها (إننا مع الكويت حتى تتحرر) وقال لي الرئيس الأمريكي إنه كان ينتظر مني أن أقول هذا الكلام.

لقد ظن صدام حسين أن بإمكانه أن يحيد المملكة العربية السعودية بحديثه عن تقاسم الغنائم لقد ضحكت كثيراً على هذه السذاجة فأمن الكويت وسيادتها من أمن المملكة وسيادتها ولنا لذلك أسباب كثيرة.

أولاً.. أولاد الملك عبد العزيز ومعهم شعب السعودية لا ينسون مواقف الكويت وكنا نتمنى أن لا نرد الفضل بمناسبة أليمة ولكن هذا ما حدث.

ثانياً.. القضية لا تقتصر على رد الفعل فالدفاع عن الكويت هو دفاع عن المملكةويعلم الله كم شعرت بالراحة النفسية حين تحررت بلادكم التي هي بلادنا وحين عاد أبناء الكويت إلى بلدهم التي عادت إليها شرعيتها..

إنني لا أبالغ إذا قلت لك أنني كنت أسعد منكم بعودة بلادكم إليكم قد يكون في كلامي هذا مبالغة ولكن هذا هو احساسي لقد سعدت القيادة السعودية وشعبها وهي ترى أعلام النصر تخفق في سماء الكويت وفوق أرضها الطيبة.

س ـ سيدي خادم الحرمين.. دعني أعُد إلى خطابك في قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في المنامة والذي أعلنتم فيه عن رغبتكم القوية في أن لا يحل موعد انعقاد القمة المقبلة في مسقط إلا وزالت جميع مشاكل الحدود بين دول الخليج..

إلى أي مدى أنتم متفائلون بتحقيق هذه الرغبة؟

ج ـ نحمد الله على فضله.. فقد تحققت الرغبة ويبدو أننا لن نذهب إلى لقاء القمة المقبل في الشقيقة عُمان إلا وقد انهينا ما يسمى بـ(المنغصات الحدودية).

لقد انتهت حل هذه الاشكالات وبقيت قضية الحدود بين البحرين وقطر وفي هذه القضية أنا متفائل أنها ستنتهي في المدة المتبقية على لقاء مسقط وها هو الشيخ حمد بن خليفة أمير دولة قطر قد زارنا.. ولدي راحة بال بأن الأمور ستنتهي.

س ـ سيدي خادم الحرمين.. دعني أسألكم عن استعادة التضامن العربي الذي قيل إنكم تهيئون له...

ج ـ هذه الأمة بحاجة إلى تقوية الأواصر فيما بينها.. والمهم عندي أن نحسن النوايا.

لقد أحدث عراق صدام حسين شرخا في علاقات هذه الأمة احتل الكويت التي وقفت معه وحدث مما حدث ما تعرفون وأعرف..

هذه الأمة كما قلت لك بحاجة إلى الوصل فيما بينها.. هناك زعامات عربية تريد هذا الوصل بل لقد كانت في رغبتها عربية وأصيلة عندما شجبت غزو الكويت لكن هناك زعامات كصدام حسين أحدثت التصدع في كيان الأمة والفرقة بين أبنائها من جهتنا فإن ما نريده لهذه الأمة العربية هو أن تكون

زعاماتها على مستوى رغبات شعوبها أو على مستوى حقيقة مصالح هذه الشعوب وهي مصالح لا تقضى إلا بالوصل والتواصل فيما بينها.

ليس لدي شيء محدد أقوله في هذا الموضوع سوى إنه ربما نحتاج لبعض الوقت.

س ـ سيدي خادم الحرمين.. نعود إلى الموضوع الاقتصادي لنسألكم.. ماذا يمكن للقطاع الخاص الخليجي أن يفعله متضامنا؟.

ج ـ بداية.. لا بد للقطاع الخاص أو حتى للقطاع الحكومي أن يكون مؤمنا بالاستثمار في بلده وداخل أسوار بلده ثم إن ربط هذا الاقتصاد ربطاً مصلحياً سيكون مفيداً لعموم دول مجلس التعاون.

فالمال الذي لا يجد فرص الاستثمار في بلده سيجدها في بلد آخر من بلدان مجلس التعاون بدل أن ينتقل إلى العمل خارج الحدود.

إن ترحيل الأموال خارج حدود هذا التكتل الخليجي تحت دعوى البحث عن فرص استثمارية يوحي وكأن دول مجلس التعاون ليست مرتبطة بعضها ببعض من الناحية الاقتصادية.

إن العالم بحاجة إلى صناعات اقتصادية الكلفة وهذه لن تنشأ في دول بعيدة أننا بحاجة إلى ربط مسار المال الخليجي بشكل جيد بحيث ينمو الدخل الخليجي وبعدها نتطلع إلى الخارج إذا دعت الحاجة إنني ألاحظ بالمناسبة أن الخارج عبر أمواله بدأ يأتي إلينا مما يدلل على أننا نعطيه أموالنا هناك فيعود بها إلى هنا.

نحن نستفيد من هذه الأموال استفادة قليلة وهو يستفيد منها بمردود أفضل.

في البنوك السعودية كما أعرف أموال أجنبية تريد أن تستثمر في بلادنا خصوصا في الصناعات.

إن المال الخليجي بإمكانه أن يتحرك بشكل مترابط وسيكون المردود أفضل لناتج دول مجلس التعاون الوطني.

س ـ سيدي خادم الحرمين.. أريد أن أسألكم عن مجلس الشورى السعودي ماذا فعل وماذا قدم؟.

ج ـ عناصر مجلس الشورى عناصر مهمة وكفاءات عالية.. والمجلس يمارس الآن دوراً مهماً في حياتنا السياسية ودوره الاستشاري مهم وهو يتبلور من خلال الجلسات ومن خلال الأعضاء ذوي الكفاءات العالية كما قلت.

إن أداء المجلس خلال فترة عمله السابقة أداء نحترمه ونقدره لقد تداول في قضايا وطرح آراء يؤخذ بها وفي كل الأحوال فإن تعدد الآراء يضع أمام صاحب القرار الرؤية الأفضل.

إن المجلس الاستشاري السعودي أدى

دوراً مهما.

س ـ سيدي خادم الحرمين.. نسألك عن باقي المجالس نقصد مجالس الأقاليم؟.

ج ـ هي الأخرى استطاعت أن توزع مركزية القرار فنحن نضع أمام امراء المناطق أفضل الاتجاهات وتكون الرؤية قبل اتخاذ القرار شاملة ويخرج القرار بالتالي أفضل.

إن هذه المجالس تضع صاحب القرار بدورها في أفق رحب يجعل قراره صائبا.

***

نص البيان الختامي الصادر عن ختام اجتماعات وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته السادسة والخمسين.

(الوطن، الكويت، ١٩٩٥/٩/٢٠، العدد ٧٠٤٣ - ١٤٨٩).

عبرّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن قلقه البالغ إزاء «المعلومات الضخمة والخطيرة والمروعة التي اعترف بها النظام العراقي مؤخراً حول برامج اسلحته النووية والبيلوجية والجرثومية والصواريخ بعد نكران أربع سنوات».

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عقب اختتام المجلس الوزاري لمجلس التعاون «وزراء الخارجية» في دورتهم السادسة والخمسين في الرياض أمس بعد ثلاث جلسات على مدى يومين.

وقال البيان الذي تلاه الأمين العام للمجلس الشيخ فاهم القاسمي أن موقف النظام العراقي يؤكد «عدم جديته ومصداقيته تجاه التزاماته الدولية وهو ما يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة».

وأعرب المجلس الوزاري عن أسفه الشديد «لقيام الحكومة العراقية بانتاج اسلحة جرثومية ذات طبيعة وبائية خطيرة من شأنها الحاق اضرار فادحة للمنطقة العربية بكاملها وبالعراق نفسه يصعب التكهن بنتائجها».

وطالب المجلس «بمواصلة الضغوط على الحكومة العراقية حتى تثبت النوايا السليمة وتنفذ كافة القرارات الدولية المتعلقة بعدوانها على الكويت وخاصة فيما يتعلق بالافراج عن الأسرى الكويتيين وغيرهم الذين طالت معاناتهم نتيجة المماطلة العراقية».

كما شدد المجلس على ضرورة استكمال العراق «تنفيذ بنود قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإعادة كافة الممتلكات وأن يلتزم بآلية التعويضات ويمتنع عن أي عمل عدواني أو استفزازي امتثالاً للقرار رقم ٩٤٩».

وتضمن البيان العديد من القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية التي تهم دول المجلس خليجياً واقليمياً ودولياً في مقدمتها قضية الجزر الاماراتية الثلاث التي تحتلها ايران ومسيرة السلام في الشرق الأوسط والبوسنة والهرسك والصومال

دوراً مهما.

س ـ سيدي خادم الحرمين.. نسألك عن باقي المجالس نقصد مجالس الأقاليم؟.

ج ــ هي الأخرى استطاعت أن توزع مركزية القرار فنحن نضع أمام امراء المناطق أفضل الاتجاهات وتكون الرؤية قبل اتخاذ القرار شاملة ويخرج القرار بالتالي أفضل.

إن هذه المجالس تضع صاحب القرار بدورها في أفق رحب يجعل قراره صائبا.

* * *

نص البيان الختامي الصادر عن ختام اجتماعات وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته السادسة والخمسين.

(الوطن، الكويت، ١٩٩٥/٩/٢٠، العدد ٧٠٤٣ - ١٤٨٩).

عبرّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن قلقه البالغ إزاء «المعلومات الضخمة والخطيرة والمروعة التي اعترف بها النظام العراقي مؤخراً حول برامج اسلحته النووية والبيلوجية والجرثومية والصواريخ بعد نكران أربع سنوات».

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عقب اختتام المجلس الوزاري لمجلس التعاون «وزراء الخارجية» في دورتهم السادسة والخمسين في الرياض أمس بعد ثلاث جلسات على مدى يومين.

وقال البيان الذي تلاه الأمين العام للمجلس الشيخ فاهم القاسمي أن موقف النظام العراقي يؤكد «عدم جديته ومصداقيته تجاه التزاماته الدولية وهو ما يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة».

وأعرب المجلس الوزاري عن أسفه الشديد «لقيام الحكومة العراقية بانتاج اسلحة جرثومية ذات طبيعة وبائية خطيرة من شأنها الحاق اضرار فادحة للمنطقة العربية بكاملها وبالعراق نفسه يصعب التكهن بنتائجها».

وطالب المجلس «بمواصلة الضغوط على الحكومة العراقية حتى تثبت النوايا السليمة وتنفذ كافة القرارات الدولية المتعلقة بعدوانها على الكويت وخاصة فيما يتعلق بالافراج عن الأسرى الكويتيين وغيرهم الذين طالت معاناتهم نتيجة المماطلة العراقية».

كما شدد المجلس على ضرورة استكمال العراق «تنفيذ بنود قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإعادة كافة الممتلكات وأن يلتزم بآلية التعويضات ويمتنع عن أي عمل عدواني أو استفزازي امتثالاً للقرار رقم ٩٤٩».

وتضمن البيان العديد من القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية التي تهم دول المجلس خليجياً واقليمياً ودولياً في مقدمتها قضية الجزر الاماراتية الثلاث التي تحتلها ايران ومسيرة السلام في الشرق الأوسط والبوسنة والهرسك والصومال

وأفغانستان والعلاقات الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بقدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل طالب المجلس الوزاري اللجنة الدولية الخاصة بتدميرها وتكثيف جهودها ومضاعفة خبرائها لضمان التأكد من السيطرة على تلك الأسلحة والتخلص منها بأسرع وقت مشيدا في هذا الصدد بجهود اللجنة ومؤكداً دعمه لها.

وحمل المجلس النظام العراقي مسئولية صدور القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي في ٨ سبتمبر الحالي بابقاء العقوبات على العراق قائلاً أنه املته الظروف والتطورات الأخيرة في العراق وثبوت عدم مصداقيته وجديته في التعامل مع التزاماته الدولية وتطبيق كافة القرارات الدولية.

وأشار البيان إلى عدم تعاون العراق مع اللجنة الثلاثية الخاصة بالأسرى الكويتيين وغيرهم وكذلك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهو ما يعتبره المجلس «خرقاً سافراً لاتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن».

وأكد المجلس في بيانه «حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه ورفضه لأية سياسات تهدف إلى تقسيمه».

كما عبر عن «تعاطفه مع الشعب العراقي في محنته ومعاناته التي تتحمل الحكومة العراقية مسئوليتها بالكامل نتيجة رفضها لقرارات مجلس الأمن التي عالجت الاحتياجات الانسانية للشعب العراقي والتخفيف من معاناته».

وفيما يتعلق بتطورات العلاقات بين دول المجلس وايران وقضية احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث أكد المجلس «موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الامارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى».

وجدد المجلس «تأييده التام والمطلق لكافة الاجراءات والوسائل السليمة التي تتخذها الامارات لاستعادة سيادتها على الجزر» داعياً ايران إلى قبول المبادرة الاماراتية بإحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية.

وعبر المجلس عن قلقه من مواصلة ايران اتخاذ الاجراءات الرامية لتكريس احتلالها للجزر معتبراً ذلك انتكاساً لسيادة دولة الامارات ومخالفة لمبادىء القانون الدولي ومبادىء حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

واستعرض المجلس تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط وجدد الاعراب عن أمله في أن تحقق عملية السلام أهدافها بما يؤمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من القدس الشريف وكافة الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما فيها حقه في دولة مستقله.

وطالب المجلس راعيي عملية السلام أمريكا وروسيا والمجتمع الدولي بالتدخل لتأمين التزام اسرائيل بروح ونص الاتفاقيات الثنائية مع الفلسطينيين المتعلقة بالمرحلة الثانية من اتفاق اعلان المبادىء وتنفيذها وفق البرنامج الزمني المحدد.

كما طالب المجلس بامتناع اسرائيل عن وضع العراقيل أمام المفاوضات بما فيها سحب قوتها من الخليل والكف عن مصادرة الأراضي الفلسطينية ووقف الاعتداءات الارهابية للمستوطنين اليهود.

وجدد المجلس مطالبته لمجلس الأمن الدولي بالزام اسرائيل بعدم احداث أي تغييرات ديمغرافية بمدينة القدس «سكانية وجغرافية» بحدودها المعروفة قبل ٤ يونيو ١٩٦٧.

وحول المسار السوري - الاسرائيلي ناشد المجلس راعيي السلام مضاعفة الجهود لاحراز تقدم على هذا المسار مؤكداً «دعمه التام لمطالب سوريا العادلة ومقدراً جهودها لانجاح علمية السلام» كما عبر امله في انهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني.

وفيما يتعلق بمستجدات الاوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك عبر المجلس عن ترحيبه باتفاق المبادىء الذي توصلت اليه الاطراف المعنية مشيداً بالجهود الجادة للولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي وبخاصة فرنسا وبريطانيا في هذا الخصوص «وبالاجراءات الحازمة» لحلف شمال الاطلسي «ناتو».

وأعرب المجلس عن أمله في ارغام الصرب على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتأمين سحب اسلحتهم الثقيلة من المنطقة المحيطة بسرايفو مؤكداً أن السلام يجب أن يستند إلى سيادة جمهورية البوسنة الهرسك ووحدة اراضيها.

وعبر المجلس عن ارتياحه لجهود ونتائج اجتماع مجموعة الاتصال المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي في كوالالمبور خلال الشهر الحالي بخصوص دعم البوسنة.

وبالنسبة إلى الأوضاع في الصومال وأفغانستان دعا المجلس الفصائل المتحاربة للتجاوب مع الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية وحقن الدماء «ومراعاة مصالح اوطانهم وشعوبهم واحلال السلام والأمن والرخاء».

وفي الجانب الاقتصادي استعرض المجلس القضايا التي ستطرح أمام القمة الاقتصادية بعمان الشهر المقبل وأكد أهمية التنسيق بين دول المجلس في هذا الشأن.

وفيما يختص بالتعاون بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي رحب المجلس بالنتائج الايجابية للاجتماع المشترك في غرناطة باسبانيا في يوليو الماضي.

ورحب المجلس بالدعوة الاوروبية لعقد الاجتماع الوزاري المشترك في لوكسمبورغ خلال ٢٢ - ٢٣ ابريل من العام المقبل معرباً عن تطلعه لاستكمال انشاء فريق الخبراء بين الطرفين الذي دعا اليه اجتماع غرناطة بشأن المعوقات والحلول.

كما اعرب المجلس عن ترحيبه بالاجتماع التحضيري بين المجموعتين الذي سيعقد في مسقط بسلطنة عمان في شهر نوفمبر المقبل.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية على الساحة الخليجية ناقش المجلس المقترحات الخاصة بتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي وعبر عن أمله في أن تستكمل لجنة التعاون المالي والاقتصادي «وزراء الاقتصاد والمالية» مناقشاتها بشأنها قبل اجتماعها التحضيري للقمة الخليجية القادمة بمسقط.

* * *

نص كلمة سلطنة عمان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام الأمم المتحدة.

(عمان، مسقط، ١٩٩٥/٩/٢٧، العدد ٥٢٣٤).

معالي السيد الرئيس

أود في البداية أن أقدم لمعاليكم التهنئة على ترؤسكم لهذا الاجتماع الوزاري الهام لمجلس الأمن ويسرني في هذه المناسبة ان انقل إلى معاليكم واصحاب المعالي والسعادة وزراء خارجية ومندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن تحيات معالي يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشئون الخارجية وتمنياته لاجتماعنا هذا بالنجاح والتوفيق والذي كان يوده أن يكون بيننا لولا ارتباطات مسبقة حالت دون ذلك.

معالي السيد الرئيس .. لقد انشئت الامم المتحدة قبل خمسين عاماً لانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الانسانية احزاناً يعجز عنها الوصف وعلى هذا الاساس فقد أكد المجتمع الدولي في مستهل الميثاق على الحقوق الاساسية للانسان وتحقيق العدالة والعيش في سلام وحسن الجوار وعدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة واستخدام الاداة الدولية في تنمية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

وتكريساً لهذا المنطلق فقد عملت الاجهزة المختلفة للامم المتحدة من منظمات دولية وانسانية ووكالات متخصصة كل في اختصاصها من اجل تحقيق هذه المقاصد النبيلة التي نص عليها الميثاق. وفي اطار هذه الاختصاصات فقد اضطلع مجلس الأمن بصفته المسئول الرئيسي على صون وحفظ السلم الدوليين بدور بارز في هذا المجال. وقد اتسع هذا الدور في الآونة الأخيرة كما وكيفا

ورحب المجلس بالدعوة الاوروبية لعقد الاجتماع الوزاري المشترك في لوكسمبورغ خلال ٢٢ - ٢٣ ابريل من العام المقبل معرباً عن تطلعه لاستكمال انشاء فريق الخبراء بين الطرفين الذي دعا اليه اجتماع غرناطة بشأن المعوقات والحلول.

كما اعرب المجلس عن ترحيبه بالاجتماع التحضيري بين المجموعتين الذي سيعقد في مسقط بسلطنة عمان في شهر نوفمبر المقبل.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية على الساحة الخليجية ناقش المجلس المقترحات الخاصة بتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي وعبر عن أمله في أن تستكمل لجنة التعاون المالي والاقتصادي «وزراء الاقتصاد والمالية» مناقشاتها بشأنها قبل اجتماعها التحضيري للقمة الخليجية القادمة بمسقط.

* * *

نص كلمة سلطنة عمان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام الأمم المتحدة.

(عمان، مسقط، ١٩٩٥/٩/٢٧، العدد ٥٢٣٤).

معالي السيد الرئيس

أود في البداية أن أقدم لمعاليكم التهنئة على ترؤسكم لهذا الاجتماع الوزاري الهام لمجلس الأمن ويسرني في هذه المناسبة ان انقل إلى معاليكم واصحاب المعالي والسعادة وزراء خارجية ومندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن تحيات معالي يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشئون الخارجية وتمنياته لاجتماعنا هذا بالنجاح والتوفيق والذي كان يوده أن يكون بيننا لولا ارتباطات مسبقة حالت دون ذلك.

معالي السيد الرئيس .. لقد انشئت الامم المتحدة قبل خمسين عاماً لانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الانسانية احزاناً يعجز عنها الوصف وعلى هذا الاساس فقد أكد المجتمع الدولي في مستهل الميثاق على الحقوق الاساسية للانسان وتحقيق العدالة والعيش في سلام وحسن الجوار وعدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة واستخدام الاداة الدولية في تنمية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

وتكريساً لهذا المنطلق فقد عملت الاجهزة المختلفة للامم المتحدة من منظمات دولية وانسانية ووكالات متخصصة كل في اختصاصها من اجل تحقيق هذه المقاصد النبيلة التي نص عليها الميثاق. وفي اطار هذه الاختصاصات فقد اضطلع مجلس الأمن بصفته المسئول الرئيسي على صون وحفظ السلم الدوليين بدور بارز في هذا المجال. وقد اتسع هذا الدور في الآونة الأخيرة كما وكيفا

بدرجة أن قوات حفظ السلام التي كانت تعتبر أداة مقبولة عالمياً اصبحت اليوم أداة لا غني عنها في حفظ السلام والأمن في كثير من بقاع العالم. لقد حققت قوات حفظ السلام نجاحات باهرة في مختلف مناطق العالم مثل ناميبيا السلفادور، كمبوديا، وهايتي.

وفي نفس الوقت فقد واجهت هذه القوات عقبات وتعثرات حالت دون انجاز مهامها على الوجه المنشود كما هو الحال في الصومال ورواندا وليبيريا والبوسنة والهرسك. إن المشاق والتضحيات الجليلة التي قدمتها قوات حفظ السلام بالإضافة إلى الاعباء المالية الكبيرة التي تكبدتها الأمم المتحدة بهذا الخصوص تستدعي من المجتمع الدولي التمعن والاستفادة من هذه التجارب. إن هذا يتطلب التوجه أكثر من أي وقت مضى نحو المنظمات والهيئات الاقليمية لقيامها بالدور المطلوب فيما يخص حل المنازعات الاقليمية طبقاً لما نص عليه الفصل السادس من الميثاق. كما أن ذلك يستدعي اجراء دراسة دقيقة ومستفيضة قبل الشروع في أية عملية لحفظ السلم والتي يجب أن تكون بموافقة صريحة من الأطراف المعنية ومحددة من حيث الاطار الزمني والاهداف والولاية وفي حدود طاقات وامكانيات اجهزة الامم المتحدة القائمة.

وفيما يخص المعالجة المبكرة للنزاعات المحتملة وزيادة دور وتطوير سبل الدبلوماسية الوقائية فقد وفرت ورقة الموقف التي قدمها معالي الأمين العام بعنوان ملحق خطة السلام افكاراً ومقترحات بناءة في النقاش المتعلق بتنمية انشطة الأمم المتحدة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

إننا نعتقد أن البيان الرئاسي الذي اصدره المجلس بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٩٥ بشأن هذه الورقة بجانب البيان الرئاسي المعني باتفاقية وتعزيز الترتيبات المتصلة بالتشاور وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات حفظ السلام هما خطوة في الاتجاه المطلوب لتعزيز قدرة المنظمة للاضطلاع بالمهام المنوطة بها بموجب الميثاق.

إن السلم المنشودة معالي الرئيس كما توخاه الميثاق لم يتحقق بعد ففي الشرق الأوسط ورغم توجه الاطراف العربية والاسلامية إلى الحوار والتفاوض بعد عقود من الحروب والكراهية الا أنه لم يتحقق حتى الآن التقدم المنشود وبالذات على المسارين السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي ورغم ذلك فإننا نأمل من أن ديناميكية العملية السليمة الجارية سوف تزيل العقبات الماثلة امامها لتحقيق الهدف المنشود منها وهو اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة. إن اسرائيل التي تحتل الاراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية تتحمل المسئولية إزاء

نجاح هـذه العملية السليمة والتي بنيت على اساس قـرارات مجلس الأمـن ارقـام ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلم.

وفي نفـس هـذا السيـاق فقـد اصيبـت الجهـود المبـذولة لمسـاعـدة العـراق في تجاوز محنتـه بنكسـة كبيرة نتيجة اخفـاء الحكـومـة العـراقيـة وحتـى وقـت قصير المعلـومـات الخطيرة التي تـم الكشف عنها مؤخـراً رغم مطالبة اللجنة الخاصة بذلك. اضف إلى ذلك استمـرار الـوضـع المتردي في العـديـد مـن المنـاطق الأخـرى من العـالم نـذكر منهـا على سبيـل المثـال لا الحصر الوضـع في كـل مـن الصـومال وروانـدا وافغـانستـان والبوسنـة والهرسك.

وفي نفس هذا الاتجاه فلابد لنا أن نذكر أن الامـن الجماعي لم يعـد مقصوراً على المصـادر العسكـريـة. إن هنـاك اخطـاراً أُخـرى تهدد الأمـن والاستقرار مثـل الارهاب والتطـرف والتعصب. إن هذه الظـواهر السلبية لاتهدف الا لتقـويـض التسامـح وروح القـانـون. إن الالتـزام بـالأمـن الجماعي الـذي نـص عليـه الميثاق يتطلب الوقوف أمـام هذه الظواهر من اجـل دعـم السـلام والأمـن اللـذيـن هما الـدعمتان الاسـاسيتـان للتطور الاقتصـادي والاجتماعي.

معالي الرئيس ...

إن المتغيرات الجذرية التي شهدتها البشرية في الآونـة الأخيرة ومـا يـواجـه العـالم مـن تحديـات جديـدة تتطلب منـا العمل بمنظـور يتلاءم والمعطيات الجديدة للتعاضد الدولي.

إن اجتماعنا اليوم على هذا المستوى الرفيع يوفـر لنا فـرصة مـواتية لتبـادل الآراء في هذا السياق بغيـة مواجهـة العقبات الجديـدة التي تهدد الاستقرار والأمن في العالم.

إن مواجهة هـذه التحديات سواء أكـانت في حل المشـاكل الاقليميـة العالقـة أو تخفيف الهوة الاقتصـاديـة والاجتماعيـة القـائمـة بين الـدول المتقدمـة والناميـة تتطلـب من الأمـم المتحدة تكثيـف جهودهـا أكثر مـن أي وقت مضى لايجاد الحل أو التوافق المطلوب لها. إننا نـرى أن المنظمة الـدولية تملـك من القـدرات الكامنة ما يؤهلها للقيام بدورها المطلوب بهذا الشـأن. ومـع ذلـك نـدرك العقبـات التـي تعترض منظمتنا مما يتطلب العمـل الجاد على إعادة هيكلة الأُمم المتحدة وابتكار آليات أقل كلفة وأكثر فعاليـة وعدم زج الامم المتحدة في كـل صغيرة وكبيرة والتزام الـدول الاعضـاء بواجبات العضوية فيها. إن هذا المسعى النبيل يوجـب على الدول الاعضاء السمو أكثـر من أي وقـت مضـى فـوق خـلافـاتها واظهـار التعاضـد الحقيقي والنوايـا الثابتة التـي تمكن الأمم المتحـدة من ارتياد آفـاق القرن الـواحد والعشريـن بحيث تصبـح التنميـة المستدامـة جزءاً من حياة الشعـوب ليتحقق معها السلم

والأمن والمستقبل الزاهر للأجيال القادمة.

وشكراً معالي الرئيس ....

***

مقابلة صحافية مع الشيخ سعد العبدالله الصباح رئيس مجلس الوزراء وولي العهد في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

(الأهرام، القاهرة، ١٠/١١/١٩٩٥، العدد ١٧١٢).

س: في الوقت الراهن... هناك كثيرون يحملون الكويت مسئولية عودة الوفاق العربي.. ما رأيكم في هذا الموضوع؟ هل الكويت هي المسئولة، أم أن المشكلة في عودة المصالحة العربية ذاتها، وما هي رؤية الكويت لتحقيق هذه المصالحة؟

ج: للجواب على هذا السؤال أقول لكم ان لدينا استراتيجية ثابتة خاصة بالعمل العربي الجماعي. وكما تعلمون أنه عند وقوع العدوان العراقي الغادر على الكويت هناك دول ساندت العراق في هذا العدوان، سواء كانت المساندة أو هذا الدعم قد تم بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذا فإننا نعتبر ان هذه الدول كان لها دور في العدوان العراقي طيلة أشهر الاحتلال للكويت. استراتيجيتنا تؤكد بالدرجة الأولى أنه على رئيس النظام الحاكم في العراق أن ينفذ جميع قرارات مجلس الأمن، هذا فيما يخص العراق، وفيما يتعلق بموقف أو مواقف الدول التي ساندت العراق وكونها شعرت بأنها أخطأت في حق الكويت وأهلها فإننا لم نغلق الأبواب في وجه هذه الدول، قلنا يجب على هذه الدول أن تطرح سياسة تؤكد فيها بوضوح ضرورة أن يقوم النظام الحاكم في العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، ومن أبرز هذه القرارات القرار الخاص بالإفراج عن جميع الأسرى، هذا هو موقفنا أعلناه بمنتهى الوضوح والصراحة فيما يتعلق بهذه القضية.

س: ترددت تصريحات بأن الكويت مستعدة لعودة العلاقات التدريجية مع ما يسمى بدول الضد... هل هذه التصريحات مازالت سارية أم لا؟

ج: هذه التصريحات لا تعني وضع العراقيل أو قفل الأبواب في وجه هذه الدول، إنما نحن طلبنا من المسئولين في هذه الدول أن يعلنوا مواقفهم. نحن لا ننظر للماضي وإنما نتطلع للحاضر والمستقبل... هناك مواقف إيجابية عديدة تدل على الوقوف مع الكويت وليس مجرد كلام، فأهل الكويت جميعاً يريدون التأكد من أن هذه الدول قد جاءت بنية حسنة ومصداقية وأن تبرز هذه الدول هذا الموقف الجديد.

س: وبعد هذا التطور في المواقف.. هل

والأمن والمستقبل الزاهر للأجيال القادمة.

وشكراً معالي الرئيس ....

***

مقابلة صحافية مع الشيخ سعد العبدالله الصباح رئيس مجلس الوزراء ولي العهد في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

(الأهرام، القاهرة، ١٠/١١/١٩٩٥، العدد ١٧١٢).

س: في الوقت الراهن... هناك كثيرون يحملون الكويت مسئولية عودة الوفاق العربي.. ما رأيكم في هذا الموضوع؟ هل الكويت هي المسئولة، أم أن المشكلة في عودة المصالحة العربية ذاتها، وما هي رؤية الكويت لتحقيق هذه المصالحة؟

ج: للجواب على هذا السؤال أقول لكم ان لدينا استراتيجية ثابتة خاصة بالعمل العربي الجماعي. وكما تعلمون أنه عند وقوع العدوان العراقي الغادر على الكويت هناك دول ساندت العراق في هذا العدوان، سواء كانت المساندة أو هذا الدعم قد تم بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذا فإننا نعتبر ان هذه الدول كان لها دور في العدوان العراقي طيلة أشهر الاحتلال للكويت. استراتيجيتنا تؤكد بالدرجة الأولى أنه على رئيس النظام الحاكم في العراق أن ينفذ جميع قرارات مجلس الأمن، هذا فيما يخص العراق، وفيما يتعلق بموقف أو مواقف الدول التي ساندت العراق وكونها شعرت بأنها أخطأت في حق الكويت وأهلها فإننا لم نغلق الأبواب في وجه هذه الدول، قلنا يجب على هذه الدول أن تطرح سياسة تؤكد فيها بوضوح ضرورة أن يقوم النظام الحاكم في العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، ومن أبرز هذه القرارات القرار الخاص بالإفراج عن جميع الأسرى، هذا هو موقفنا أعلناه بمنتهى الوضوح والصراحة فيما يتعلق بهذه القضية.

س: ترددت تصريحات بأن الكويت مستعدة لعودة العلاقات التدريجية مع ما يسمى بدول الضد... هل هذه التصريحات مازالت سارية أم لا؟

ج: هذه التصريحات لا تعني وضع العراقيل أو قفل الأبواب في وجه هذه الدول، إنما نحن طلبنا من المسئولين في هذه الدول أن يعلنوا مواقفهم. نحن لا ننظر للماضي وإنما نتطلع للحاضر والمستقبل... هناك مواقف إيجابية عديدة تدل على الوقوف مع الكويت وليس مجرد كلام، فأهل الكويت جميعاً يريدون التأكد من أن هذه الدول قد جاءت بنية حسنة ومصداقية وأن تبرز هذه الدول هذا الموقف الجديد.

س: وبعد هذا التطور في المواقف.. هل

من الممكن أن تعود العلاقات مع هذه الدول؟

ج: ليس عندنا مانع. الحقيقة حينما تعلن هذه الدول مواقفها بصراحة وبمصداقية وأنها مع الكويت لن نضع التعقيدات، إننا في الكويت نسمع بأن هذه الدول شعرت بالخطأ وتتقدم بتوجه ومسعى جديدين. أما الخلافات فالكويت ليست سبباً فيها، من السبب الذي يشق الأمة العربية؟ إنه صدام حسين.

س: ماذا كانت طبيعة مهمة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد خلال زيارته للإمارات ولقائه مع الشيخ زايد رئيس الإمارات بعد تصريحاته عن المصالحة؟

ج: أريد أن أبين الحقيقة... إن علاقاتنا مع الاخوة في مجلس التعاون الخليجي طيبة وممتازة ونسعى إلى تكثيف هذه العلاقات والتعاون في كل الميادين. وطبعا نحن نعرف للشيخ زايد مواقفه. ولكن بعد تصريحاته وخاصة ما تعلق منها بالمصالحة قلنا إنه لا تزال هناك أمور يجب أن تسبق المصالحة، وهناك خطوات وإجراءات للمصالحة. أولادنا لايزالون أسرى في السجون العراقية، نوايا صدام لاتزال كما هي.. أطماعه التوسعية لاتزال قائمة، فكيف نتصالح؟ وما الأسس التي نعتمد عليها في شرح قضية المصالحة؟ هناك خطوات وإجراءات يجب أن تتخذ لنحافظ على حاضرنا ومستقبلنا.

س: وهل نجحت مهمة وزير الخارجية في تلك الزيارة للإمارات؟

ج: الأخ صباح الأحمد قام بزيارته والتقى بالشيخ زايد وعاد إلى الكويت بعد أن استمع إلى كثير من تصور الشيخ زايد لقضية المصالحة، وسمعنا شرح الشيخ زايد لتصريحه فيما يتعلق بضرورة أن يقوم العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن. ونقول أن هذا الموضوع - في الحقيقة - غير قابل للمساومة أو اللف والدوران، هذه القرارات الدولية التي صدرت بشأن العراق لا نحن ولا أي بلد في العالم يملكها، هذه القرارات صدرت من منظمة دولية اسمها مجلس الأمن، فعلى العراق أن ينفذ جميع هذه القرارات.

س: صاحب السمو.. الشيخ زايد أكد أيضا أن الإمارات مع الكويت قلبا وقالبا؟

ج: موقف الشيخ زايد موقف إيجابي.

س: أكد الشيخ زايد أيضا أنه مع الكويت في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل ١٠٠٪؟

ج: نعم... نعم.

س: أنا سألت صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت عما إذا كان يمكن ان تشترك الكويت في أية مبادرة عربية جماعية لتقديم معونات إنسانية لشعب العراق فقال لي: أنا أوافق.

ج: لشعب العراق...

س: للشعب.. وليس للنظام، وذلك في شكل معونة إنسانية غذائية وطبية، ولكن ليست في شكل أموال تصرف على أسلحة مثلا...

ج: دعني أجب على هذا السؤال بمنتهى الصراحة والوضوح. إحساسا بالواجب لم تتأخر الكويت عن إرسال معونات في شكل مواد غذائية وأدوية إلى المشردين في الجنوب وشمال العراق من ناحية إنسانية. أرسلنا ـ ومستعدون ان نرسل ـ معونات غذائية وأدوية وما يحتاجه هؤلاء المشردون الموجودون على الحدود الجنوبية والشمالية.

س: وشعب العراق... مادامت ليست هناك أموال تستخدم لصالح النظام...

ج: ان أولئك الذين ساعدناهم هم جزء من الشعب العراقي وموجودون في الجنوب والشمال.

س: إن الناس يتساءلون دائما عن تصور الكويت لقيام علاقات مع العراق في المستقبل، خاصة أنه حتى في ظل غياب صدام فإن الأجيال الكويتية والعراقية ستعيش مع بعضها البعض كجيران؟

ج: هذا السؤال يحتاج في الحقيقة إلى مزيد من الدراسة فيما يتعلق بالعلاقات المستقبلية بين العراق والكويت. ماحدث خلال الاحتلال العراقي للكويت لا يمكن للمواطن الكويتي أن ينساه بهذه السهولة... لا يمكن.

س: لكن جيرانك سيظلون جيرانك وأنت جارهم...

ج: نعم جيراني... لكن يجب ان نأخذ ـ في الحقيقة ـ بعض الأمور بعين الاعتبار.. هناك ٦٠٠ كويتي اسير حتى الآن، هذا وحده يكفي أن يكون رداً واضحاً.. أن أي مواطن كويتي اليوم لا يستطيع أن ينسى ماحدث، لأن الجرح مازال مفتوحا.

س: جهود الجامعة العربية... هل وصلت إلى أية نتائج بالنسبة للأسرى والمفقودين؟

ج: الكويت تقدر وتشكر الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية على كل الجهود التي بذلها ـ ولا يزال يبذلها ـ في كل الميادين من أجل الإفراج عن الأسرى الكويتيين، ونتمنى له التوفيق في جهوده.

س: ولكن ما الذي تم التوصل إليه لمعرفة مكان هؤلاء الأسرى والمفقودين؟

ج: يقولون أنه يجري البحث عنهم.. هناك اجتماعات تتم على مستوى رئيس اللجنة الكويتية للأسرى والمفقودين الأخ سالم صباح السالم، وهذه الاجتماعات تتم مرة كل ٣ أشهر في سويسرا مع ممثلين عن الأمم المتحدة، وانبثقت من هذه اللجنة الأم لجنة فنية تجتمع على الحدود العراقيةالكويتية: مرة بالعراق ومرة بالكويت.

وقبل اسبوع مضى عقد الاجتماع الثالث

ومـازلنا نسمـع من الجانـب العـراقي وعـوداً بالبحث عن الأسباب والرد في الشهر القادم.

س: وهـل لم يصـل أي رد بـالنسبـة لأيـة مجموعة؟

ج: لم يصلنا أي رد مقنـع أبداً مـن الجانب العراقي حتى الآن.

س: هناك مجمـوعات عراقيـة كثيرة تقوم بالهرب ـ وخصـوصاً من الضباط ـ وتلجأ إلى الكويت.. أعتقد أن من بينهم طياراً...

ج: هؤلاء يـأتون في الحقيقة عن طـريق البر سيراً على الأقدام، ويمكـن أيضاً أن هناك أنـاساً من دول أخرى يأتون إلينا ونحن نستقبل هؤلاء الأشخـاص ومعهـم عـائلاتهم ونقـدم لهم التسهيلات وندرس أوضاعهم.

س: مـا هـو **تقـويمكـم لـدور الصحـافـة الكويتية في المرحلة الحالية؟... أوجه هذا السؤال لكم بصفتي نقيب الصحفيين** المصريين.

ج: تحدث فـي الصحافـة الكويتيـة بعض الشطحات ـ كما تقـولون انتـم ـ ونتقبـل مثل هـذه الشطحات عنـدما تكـون فـي حـدود معقولة ومقبولة... ولكننا نحرص كـل الحرص على أن مـا يكتب لا يـؤثـر عـلـى العـلاقـات والاتفاقيـات القائمة بيننا وبين الـدول الشقيقة والصـديقة. وهنـاك تفهم مـن قبل الإخـوة العاملين في المجال الصحفي.

س: العلاقات السياسية بين مصر والكويت علاقات أكثر من متميزة لكن هل ترى أن حجم التبادل التجـاري بين الدولتين يرقـى إلى مستوى هذه العلاقة؟ وكيف يتم تطويره؟

ج: أرد على هـذا السـؤال بـالقـول إننـا في الكويت نتطلع إلى مزيد من التعاون مع الشقيقة مصر في كل المجالات... في كل الميـادين بما فيها المجـالات الاقتصاديـة والتجـاريـة. إننا بـدون حساسية او تعقيدات نود أن نسمـع من إخواننا المصريين الإجـراءات والخطوات المطلـوبة مـن الجانـب الكويتـي لـزيـادة التعاون الاقتصـادي والتجاري بل وفي كل الميادين لأننا نعتبر أن هذا التعـاون سيعـود بالخير والمنفعـة على الكـويـت ومصر. إننا لن ننسى مواقـف مصر من الكويت ومساندتها لها في الماضي والحاضر.

س: إن العلاقة بين البلدين هـي علاقة حب مستمرة.

ج: نحن في الكـويت نتطلـع إلى المزيد مـن التعاون.

س: مـا هـي أوضـاع العمالـة المصريـة في الكويت؟

ج: يـاأخي إخـواننـا المصريـون ـ كما قلـت وأكـرر دائما ـ يسـاهمون معنـا في إعـادة بنـاء الكـويـت. ويهمنـي في الحقيقـة أن اسمـع مـن إخوانـنا في مصر ما هي الخطـوات المطلوبـة من السلطات في الكـويت، ونحـن على استعداد أن نقدم للإخوة في مصر كل التسهيلات المطلوبة.

ـ شكرا سمو الأمير.....

* * *